الفصل الثانى

نظريـات القيمـة

المبحث الأول: نظرية العمل أساس للقيمة

المبحث الثانى: نظرية تكاليف الإنتاج

المبحث الثالث: نظرية المنفعة الحدية

تقديم:

تساعدنا دراسة مبادئ علم الاقتصاد السياسى فى فهم وتحليل الواقع الاقتصادي والسياسى والاجتماعي والقانونى، وتحديد الخصائص الأساسية للنظم الاقتصادية وأساليب الإنتاج المختلفة، وكذلك تحديد المشكلات الاقتصادية بكافة إبعادها وكيفية مواجهتها.

ولما كانت نظرية القيمة هي أساس النظرية الاقتصادية، وتعد بمثابة قانون الحركة الأساسى فى التطور الاقتصادي بصفة عامة والتطور الرأسمالي بصفة خاصة، فسوف نعطى لها فى هذا الكتاب القدر الأكبر من الاهتمام والتحليل. والأثمان هي المقولة الأساسية التي توجد في واقع الحياة الاقتصادية، أى أنها التعبير المجسد والفعلي الذي يواجهنا في الواقع الاقتصادي عند القيام بالتصرفات الاقتصادية المختلفة من شراء أو بيع لمختلف السلع والخدمات المتداولة في اقتصاد ما في فترة زمنية معينة. وبناء على هذه الأثمان تتخذ كافة القرارات الاقتصادية سواء في مجال الإنتاج أو الاستثمار أو الإنفاق والاستهلاك أو التوزيع، لذلك يتعين التعرف على أهمية الأثمان في الواقع الاقتصادي وعلى مستوى النظرية والسياسة الاقتصادية.

لغز القيمة والصياغة النظرية للقيمة:

شغلت ظاهرة القيمة أو الأثمان أفكار الفلاسفة والمفكرين منذ قديم الزمان، ففي عصر الدولة اليونانية القديمة، نجد أن أرسطو يتحدث عن العوامل التي تحدد قيم الأشياء أو قدرتها علي التبادل مع غيرها، كما نجد اهتماماً كبيراً من جانب المفكرين والفلاسفة في العصور الوسطي لتحديد العوامل التي تحدد قيم الأشياء، حيث نجد الكثير من النقاش يدور حول ما يسمي بالسعر العادل للسلع.

والصياغة الحديثة لنظرية القيمة تأتى مع الثورة الصناعية وظهور النظام الرأسمالى، فقد أدي تشابك النظام الاقتصادي وكثافة التبادل وتوسع النظام الرأسمالي إلي البحث وسيلة يمكن بها تحديد أثمان السلع لإمكان المبادلة. ومن هنا كان من الضروري البحث عن وسيلة لتقرير قيم الأشياء. والتفكير في هذه النظريات جاء وليد الظروف عاش فيها هؤلاء الاقتصاديون، بل أن الظروف نفسها التي أدت إلي التسلسل في التفكير، حيث بدأوا بنسبة القيمة إلي العمل ثم إلي تكاليف الإنتاج ثم إلي المنفعة. والدراسات المتعلقة بالقيمة لم تأخذ شكل الدراسة المستقلة والتي تصل إلي حد الصياغة النظرية إلا في نهاية القرن الثامن عشر، حين بدأ آدم سميث مناقشته لظاهرة القيمة، في كتابه الشهير عن ثروة الأمم.

فكر آدم سميث في كيفية تقرير القيمة وما اذا كانت تتقرر قيمة السلعة بمنفعتها أم بنفقات إنتاجها. وقد بدي له هذا الأمر غامضاً عندما وجد الماء وهو ذو نفع كبير أقل في القيمة من الماس وهو ذو نفع قليل بالنسبة للإنسان، وإزاء هذه الحيرة رأي آدم سميث أن يميز بين قيمة السلعة في الاستعمال Value in use وبين قيمتها في الاستبدال Value in exchange. فالقيمة الاستعمالية في نظر آدم سميث تعني المنفعة الكلية للسلعة، في حين أن القيمة التبادلية تعبر عن القوة الشرائية للسلعة. وقد أراد آدم سميث بهذا التمييز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية أن يخرج من المأزق الذي وضع نفسه فيه، والذي سمي بلغز القيمة Paradox of Value. لقد كان التفسير الذي وجده آدم سميث لهذا

اللغز هو أن لأي سلعة من السلع قيمتان: أحداهما قيمة السلع في الاستعمال وهي التي تبين قدرة السلعة علي إشباع الحاجات، أو بمعني آخر منفعة السلعة، ومثل هذا النوع من القيمة تحدده عناصر شخصية تختلف من شخص لآخر. أما النوع الثاني من القيمة فهو القيمة التبادلية للسلعة وهي التي تبين قدرة السلعة علي التبادل مع غيرها من السلع، ومثل هذا النوع من القيمة تحدده عناصر موضوعية خاصة بالسوق.

وبتقسيم القيمة إلي نوعين منفصلين لاتوجد علاقة بينهما، تمكن آدم سميث من تفسير لغز القيمة. فالذهب والماس قدرتهما علي إشباع الحاجات البشرية محدودة، أو بتعبير آخر، يشبعان حاجات غير ملحة، لذلك فإن قيمتيهما الاستعمالية منخفضة، في حين أن الماء والخبز يشبعان حاجات أكثر إلحاحاً، وبالتالي تكون قيمتيهما الاستعمالية مرتفعة. وحيث أن الماء والخبز سلعتان متوافرتان، لاتحتاجان إلا لمجهود بسيط للحصول عليهما، لذلك فإن قيمتيهما التبادلية في السوق تكون منخفضة، بينما يعتبر الذهب والماس من السلع النادرة ويتطلبان مجهوداً كبيراً للحصول عليهما، ولذلك فإن قيمتيهما التبادلية تكون مرتفعة.

ولقد ارتضي آدم سميث هذا التفسير للغز القيمة، وركز اهتمامه علي العوامل التي تحدد القيمة التبادلية للسلع المختلفة. وفي هذا المجال، وجد أن الطريقة التي تتحدد بها قيم السلع إنما تتوقف علي طبيعة المجتمع. ففي ظل مجتمع بدائي، تتوافر فيه الموارد الطبيعية بالدرجة التي لاتدعو أحداً لامتلاكها، ويكون رأس المال فيه علي شكل معدات وأدوات بسيطة يسهل علي كل فرد امتلاكها، في مثل هذا المجتمع يكون العمل هو الوسيلة الأساسية للحصول علي السلع، ولذلك فإن قيمة السلع تتحدد بناء علي مقدار ما بذل في إنتاجها من جهد. أما في المجتمعات المتقدمة، حيث يساهم رأس المال مساهمة فعالة في العملية الإنتاجية ويأخذ أشكالاً أكثر تعقيداً ولايسهل علي أى فرد امتلاكه، وحيث تؤدي ندرة الموارد الطبيعية إلي ضرورة حصول حائزيها علي عائد مقابل إسهامها في الإنتاج، في مثل هذه المجتمعات تتحدد قيم السلع علي أساس مقدار ما دفع لإنتاجها من أجور للعمال وربح لأصحاب رأس المال وريع لأصحاب الموارد الطبيعية النادرة.

من ذلك نري أن آدم سميث قد خرج من مناقشته لظاهرة القيمة بنظريتين أساسيتين سادتا الفكر الاقتصادي في الربع الأخير من القرن الثامن عشر والنصف الأول للقرن التاسع عشر وهما نظرية العمل للقيمة ونظرية تكاليف الإنتاج.